العدد 3446 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء 19 ذو الحجة 1440 - الموافق 20 أغسطس 2019
Tuesday 20 August 2019 - No.3446 - 12 th Year

البشير يمثل أمام المحكمة بتهمة الفساد

السودان: إرجاء تشكيل «مجلس السيادة»

الرئيس السوداني السابق عمر البشير

المتحدث الرسمي باسم المجلس العسكري الانتقالي الفريق الركن شمس الدين الكباشي

عواصم – «وكالات»: أعلن المجلس العسكري الانتقالي بالسودان، أمس الإثنين، إرجاء تشكيل مجلس السيادة لمدة 48 ساعة بناء على طلب من «قوى الحرية والتغيير».

ونقلت وكالة السودان للأنباء «سونا» عن الفريق الركن شمس الدين الكباشي، رئيس اللجنة السياسية الناطق الرسمي باسم المجلس العسكري الانتقالي، القول في تصريح صحفي إن «قوى الحرية والتغيير طلبت الإرجاء حتى تتمكن من الوصول لتوافق بين مكوناتها على قائمة مرشحيها الخمسة لمجلس السيادة».

وأكد المجلس حرصه التام على تطبيق المصفوفة المرفقة مع الإعلان الدستوري والخاصة بتحديد توافيت تشكيل هياكل السلطة الانتقالية.

وأشار كباشي إلى أن المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير عقدا بالقصر الجمهوري اجتماعاً مطولاً اتسم بروح المسؤولية والشراكة، بحثا خلاله إجراءات تشكيل مجلس السيادة.

وقال إن «الجانبين أكدا التزامهما بتوافيت تشكيل هياكل السلطة الانتقالية المعلنة حسب ما ورد في المصفوفة المرفقة مع الوثيقة الدستورية».

وأضاف أن كل طرف كان سلم أسماء مرشحيه الخمسة لمجلس السيادة وتم التوافق على الشخصية رقم «11» لعضوية المجلس، وأن قوى الحرية والتغيير تراجعت عن ترشيح بعض الأسماء التي كانت قد قدمتها لعضوية مجلس السيادة وطلبت منحها مهلة 48 ساعة لتسليم قائمة مرشحيها النهائية لعضوية مجلس السيادة.

وبناء على ذلك تقرر إرجاء إصدار المرسوم الدستوري الخاص بحل المجلس العسكري الانتقالي وتشكيل مجلس السيادة.

ووقع المجلس العسكري الانتقالي السوداني وقوى «الحرية والتغيير» السبت، في العاصمة الخرطوم، بصفة نهائية على الوثائق النهائية التي تنظم سير الفترة الانتقالية.

ونصت مصفوفة إنفاذ الوثيقة الدستورية على أن يعيّن مجلس السيادة ويُحَل المجلس العسكري الانتقالي في 18 من شهر أغسطس الجاري ويؤدي أعضاء المجلس السيادي اليمين في 19 أغسطس وفي ذات اليوم يعقد أول اجتماع له.

وحدد الملحق 20 أغسطس الجاري موعداً لتعيين وإعلان اسم رئيس الوزراء في الحكومة المدنية الجديدة رسمياً، على أن يؤدي القسم الدستوري في 21 أغسطس الجاري.

وسيتم إعلان أسماء أعضاء مجلس الوزراء في 28 الجاري، ليعتمد التعيين من قبل مجلس السيادة في 30 أغسطس ثم يؤدي أعضاء مجلس الوزراء القسم في 31 أغسطس وتعقد الحكومة أول اجتماع لها في 31 الجاري.

ومن المقرر أن تستهل البلاد شهر سبتمبر بأول اجتماع بين مجلسي السيادة والوزراء في أول أيام الشهر.

من جهة أخرى أجرى ولي العهد السعودي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، الأحد، اتصالين هاتفيين بكل من رئيس المجلس السيادي في السودان الفريق أول عبدالفتاح البرهان، والقيادي بقوى الحرية والتغيير السودانية أحمد ربيع.

وعبر ولي العهد خلال الاتصالين عن التهنئة بالاتفاق التاريخي الذي توصلت إليه كافة الأطراف السودانية.

كما جرى خلال الاتصالين التأكيد على وقوف المملكة إلى جانب السودان وشعبه الشقيق بما يعزز الأمن والاستقرار فيها، وذلك عقب الإتفاق التاريخي الذي وقع أول من أمس، مشيرا إلى أن استقرار السودان جزء مهم من استقرار المنطقة، متمنيا التوفيق بما يحقق تطلعات الشعب السوداني الشقيق.

وقد وقعت الأطراف السودانية في الخرطوم رسمياً على الاتفاق الانتقالي، السبت، بحضور وفود دولية.

ووقع الاتفاق أحمد ربيع، ممثلاً لقوى الحرية والتغيير (المعارضة)، ومحمد حمدان دقلو (حميدتي) عن المجلس العسكري الانتقالي. وشهد على التوقيع رئيسا وزراء مصر ورئيس المفوضية الإفريقية.

من ناحية أخرى وصل الرئيس السوداني المعزول، عمر البشير، الذي حكم السودان طيلة 30 عاما، إلى المحكمة الإثنين في الخرطوم حيث بدأت جلسات محاكمته بتهمة الفساد.

والبشير 75 عاما الذي أجبر على التنحي من السلطة في 11 أبريل بعد أشهر من الاحتجاجات ضد نظامه، كان قد مثل أمام النيابة العامة للمرة الأولى في 16 يونيو.

وقال مراسل وكالة فرانس برس من أمام معهد العلوم القضائية والقانونية حيث تجري المحاكمة إن «البشير وصل وسط حراسة عسكرية كبيرة».

وفي أبريل الفائت، أعلن رئيس المجلس العسكري عبد الفتاح البرهان العثور على ما قيمته 113 مليون دولار من الأوراق النقدية بثلاث عملات مختلفة في مقرّ إقامة البشير في الخرطوم.

وفي مايو أعلن النائب العام أيضاً عن توجيه اتهامات للبشير بقتل متظاهرين في التظاهرات التي أطاحت به.

اندلعت التظاهرات ضد حكم البشير في 19 ديسمبر بعد أن قامت حكومته برفع سعر الخبز ثلاثة أضعاف.

لكن أخطر الاتهامات التي يواجهها هي الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ومقرها لاهاي.

وتتضمن هذه الاتهامات ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي لدوره المزعوم في الحرب في إقليم دارفور.

محمد بن سلمان: استقرار الخرطوم جزء مهم من استقرار المنطقة

السعودية: البدء بتطبيق قرار تمكين المرأة من السفر دون موافقة ولي الأمر

الرياض – «وكالات»: أعلنت المديرية العامة للجوازات في المملكة العربية السعودية، أمس الاثنين، عبر موقعها الرسمي عن بدئها تطبيق قرار تمكين المرأة من السفر دون موافقة ولي الأمر، إضافة إلى تمكين المتزوجين والمبتعثين والموظفين المشاركين في مهام رسمية في الخارج من السفر دون حاجة لموافقة ولي الأمر.

وأوضحت «الجوازات» في شروطها الخاصة بالسفر، أن كل من تجاوز سن الـ21 عاماً، من الرجال والنساء يحق له السفر دون موافقة ولي الأمر، فيما يحتاج لموافقة ولي الأمر (سواء الأب أو الأم أو الأخ أو المذكورون في صك الورثة) كل من هم دون سن الـ21 عاما، ويمكنهم التفويض عبر خدمة «أبشر».

وبحسب موقع «المواطن» السعودي، سمحت المملكة لمن هم دون سن الـ21 عاما من الرجال والنساء بالسفر دون موافقة ولي الأمر، في حال الزواج، والمبتعثين للدراسة في الخارج، والموظفين المشاركين في مهام رسمية خارج السعودية.

ونشرت المديرية العامة للجوازات، اليوم، عبر بواباتها الإلكترونية، التعديلات الجديدة في نظام وثائق السفر التي وافق عليها مجلس الوزراء، التي تتيح منح جواز السفر لكل من يقدم طلبا بذلك من السعوديين إضافة إلى التصريح بالسفر دون موافقة ولي الأمر لمن أعمارهم 21 عاما فما فوق.

وكشفت التعديلات التي نشرتها «الجوازات» اليوم أنه يشترط موافقة ولي الأمر لسفر المواطنين من هم دون سن (21) عاما، ويستثنى من ذلك: «المتزوجون، المبتعثون للدراسة في الخارج شريطة إحضار ما يثبت ذلك من وزارة التعليم، الموظفون المشاركون في مهمات رسمية في الخارج بموجب خطاب من مراجعهم»، بحسب «المواطن».

ويعد قرار السماح للنساء باستخراج جوازات سفر ومغادرة البلاد دون اشتراط موافقة أولياء أمورهن الرجال، أحد أهم بنود الولاية المثيرة للجدل في السعودية والتي سقطت، بعد أن أسهمت وعود ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بمنح النساء حقوقا أكبر في المملكة بتغييرات كبيرة شملت العديد من القوانين التي تخص المرأة، ومكنتها من نيل حقوقها في العديد من المجالات.

الميليشيات الحوثية تواصل خرق الهدنة في الحديدة

مجلس الوزراء اليمني يعقد اجتماعاً استثنائياً بالرياض

عدن – «وكالات»: أفادت مصادر أن مجلس الوزراء اليمني سيعقد اجتماعاً استثنائياً الاثنين، بمقر السفارة اليمنية في الرياض لمناقشة التطورات التي شهدتها العاصمة المؤقتة عدن، والاعتداءات من قبل قوات تابعة للمجلس الانتقالي.

من المفترض أيضا أن يناقش الاجتماع جهود تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة السعودية لاستعادة الأمن والاستقرار في عدن.

أيضا انسحاب عناصر المجلس الانتقالي المسلحة من مؤسسات الدولة السيادية المدنية والعسكرية، وإنهاء جميع مظاهر الانقلاب على الدولة التي أقدم المجلس الانتقالي على استحداثها في المدينة منذ العاشر من أغسطس الجاري.

يذكر أن تحالف دعم الشرعية في اليمن، كان قد أعلن صباح السبت، انسحاب وحدات المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات الحزام الأمني، إلى مواقعها السابقة في العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، وذلك استجابة لدعوات التحالف.

بدوره، رحب وزير الإعلام اليمني، معمر الإرياني حينها بانسحاب المجلس الانتقالي من عدد من المقرات الحكومية في مدينة عدن، بينها الأمانة العامة لمجلس الوزراء والمجلس الأعلى للقضاء والبنك المركزي ومستشفى عدن.

وقال الوزير في سلسلة تغريدات على تويتر، إنه «يجري استكمال إجراءات تسليم وزارة الداخلية ومصفاة عدن إلى ألوية الحماية الرئاسية بإشراف تحالف دعم الشرعية».

كذلك ثمن الإرياني عالياً دور الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة باحتواء أحداث عدن، ودعا إلى توحيد كافة الجهود الوطنية في المعركة الرئيسية لليمنيين وعدم الانشغال بمعارك جانبية وبما يضمن استعادة الدولة وإسقاط انقلاب الميليشيا الحوثية المدعومة من إيران.

أيضا اعتبر الوزير اليمني أن «ما حدث في عدن فرصة مهمة لمراجعة شاملة وتحفيز العمل المشترك للحفاظ على الدولة اليمنية بقيادة الرئيس (عبدربه منصور) هادي وخلق نموذج للأمن والاستقرار والتنمية وعودة الحياة إلى طبيعتها وتخفيف معاناة الناس في عدن وجميع المحافظات المحررة وتنقل المواطنين بين المحافظات للعمل بشكل طبيعي ودون حواجز».

من ناحية أخرى تواصل ميليشيا الحوثي الإرهابية خروقاتها للهدنة الإنسانية الأممية في محافظة الحديدة غرب اليمن، بقصفها المكثف لمواقع وتمركز قوات الجيش الوطني اليمني بمختلف أنواع الأسلحة.

وقال موقع «سبتمبر نت» الناطق الرسمي باسم الجيش اليمني إن «ميليشيا الحوثي المتمردة جددت اليوم إطلاق نيران أسلحتها على مواقع تمركز قوات الجيش اليمني في منطقة الجبلية التابعة لمديرية التحيتا جنوب المحافظة، واستهدفت الميليشيا مواقع قوات الجيش الوطني بمدفعية الهاون الثقيل من عيار 120 والهاوزر وسلاح 23، وبالقناصة وسلاح 14.5».

وفي مديرية الدريهمي جنوب المحافظة، استهدفت الميليشيا الحوثي المتمردة بمختلف القذائف المدفعية والصواريخ مواقع تمركز قوات الجيش الوطني، كما استهدفت الميليشيا الحوثي بصواريخ الكاتيوشا مواقع تمركز قوات الجيش الوطني شرق المديرية.

وفي شرق مدينة الصالح قصفت ميليشيا الحوثي مواقع قوات الجيش الوطني بقذائف مدفعية الهاون الثقيل من عيار 120 وقذائف مدفعية من عيار 82 وبقذائف الهاوزر، كما استهدفت الميليشيا مواقع متفرقة لقوات الجيش الوطني في ذات المدينة، بسلاح البيكا وبالأسلحة الرشاشة المتوسطة من عيار 12.7 وعيار 14.5.

من جهة أخرى ساهمت غارات للتحالف العربي على مواقع الحوثي بمحافظة صعدة، في سيطرة قوات الجيش اليمني على بعض المواقع شمال المحافظة، وفق ما ذكر موقع المشهد العربي، أمس الإثنين.

وقالت مصادر، إن «مقاتلات التحالف شنت عدة غارات على عدد من المواقع المهمة والاستراتيجية للحوثي في قرى قماحل والقحلة وزماحل وآل معيض والجبل الأسود في باقم».

وأشارت إلى أن تلك الغارات ساعدت قوات الجيش اليمني في فرض سيطرتها على تلك المواقع.

وأضافت أن تلك العمليات أسفرت عن مقتل وجرح عدد كبير من عناصر ميليشيات الحوثي الإرهابية.

عناصر حوثية

الصومال: مقتل 20 من حركة الشباب

مقديشو – «وكالات»: أعلن الجيش الصومالي، أمس الإثنين، مقتل 20 مسلحا من حركة الشباب خلال اشتباكات بين الجانبين.

وذكرت وكالة الأنباء الصومالية «صونا» أن الاشتباكات وقعت بعد محاولة مسلحين الاقتراب من قاعدة عسكرية للقوات المسلحة في بربري بإقليم شبيلي السفلى غرب العاصمة مقديشو.

وقال قائد القوات البرية للجيش الوطني، العميد ذوايوسف راغي، إن القوات الصومالية «تمكنت في صدام مسلح من تصفية 20 إرهابيا».

وأضاف أن الجيش أطلق عملية لتحرير الإقليم بأكمله من حركة الشباب.

من جانبها، أعلنت الحركة، عبر «إذاعة الأندلس» التابعة لها، مسؤوليتها عن الهجوم الذي وقع يوم الأحد، وزعمت أنه أسفر عن سقوط عدد من القتلى من الجنود الصوماليين، دون تحديد عددهم.

الجيش الصومالي

وقال مسؤول عسكري كبير آخر، إن «500 جندي صومالي مدربين من جانب الولايات المتحدة وتركيا يشاركون في التطورات العسكرية الجارية في الإقليم».

وحركة الشباب هي حركة أصولية مسلحة تسعى لإقامة دولة إسلامية في الصومال، وتشن بصورة متكررة هجمات ضد المقار الحكومية والفنادق والمطاعم في الدولة التي تعاني وضعا أمنيا هشا في منطقة القرن الأفريقي.

وتدعم الولايات المتحدة القوات الصومالية وكذلك قوات الاتحاد الأفريقي في المعارك التي يخوضونها ضد حركة الشباب التابعة لتنظيم القاعدة.